جديدة في تطور عمل الزعامة الفلسطينية في الداخل ترك تجربة واسماء سوف تظل محفورة في ذاكرة الشعب الفلسطيني. وكان أبرز هؤلاء رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله، كريم خلف، ورئيس بلدية البيره، ابراهيم الطويل، ورئيس بلدية الخليل، فهد القواسمي، وآخرون في مجالس قروية أيضاً. وكان القادة هؤلاء أبناء مخلصين للجبهة الوطنية الفلسطينية، التي ازدهر نشاطها ما بين الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، وأبرز خريجي هذه الجبهة، التي كانت تضم، الى جانبهم، عدداً من الشخصيات والفعاليات الوطنية. غير أن جيل تلك المرحلة تحمّل مسؤوليات أكبر بكثير مما كان يقدمه اليه الواقع المحلي والمحيط المنظماتي من دعم. وعلى العكس من ذلك، أخضع ابناء هذا الجيل لانعكاسات التنافس التقليدي بين القوى الفلسطينية، المؤتلف منها داخل م.ت.ف. ومؤسساتها والخارج عن اطاراتها أيضاً. وعلى الرغم من كون الضفة والقطاع ساحة رئيسة في برامج جميع هذه القوى من دون استثناء، فقد ظلت تمثل حلقة اهتمام ثانية، وربما ثالثة، في نشاطات منظمات الحركة الوطنية الفلسطينية التي انشغلت في معارك الخارج (لبنان) أكثر بكثير من انشغالها واهتمامها بالساحة الرئيسة، بغض النظر عن مبررات وأسباب هذا الانشغال. وأدى ذلك الى طرح مهمة مزدوجة أمام الجيل الجديد، الذي عملت القوى الوطنية الفلسطينية على استقطاب رموزه المستقلة وأدخلتها دائرة نفوذها؛ بصورة أو بأخرى. وتقوم هذه الازدواجية على لعب دور سياسي كامل في الوقت الذي يحتفظ هؤلاء بمواقع في المؤسسات البلدية الخدماتية، التي انتهت الى منابر سياسية، فيما ظلت الخدمات العامة لا تجد من يهتم بها. وعمل أفراد القيادة المحلية، المنتخبين، أصلاً، للبلديات كسياسيين يديرون شؤوناً بلدية، وليس كرؤساء بلديات لهم مواقف سياسية. ونجحوا في الانتقال الى لعب دور قيادي على مستوى الشارع الوطني، لكنهم فشلوا في ادارة الجوانب الاخرى ذات الطابع الاجتماعي والخدماتي في حياة السكان، مما جعل معركتهم مزدوجة أيضاً، في جانبيها، السياسي والخدماتي، فخيضت الحرب ضدهم في الاتجاهين ومن غير جهة (امتنع الاردن عن دعم البلديات التي لا نفوذ له داخلها، وحرمها من ميزانياتها المقرة والتي كانت تتلقاها سابقاً، وسعى الى تعزيز نفوذ مؤيديه في الضفة الغربية). لكن الخطر الاكبر على هذه القيادة لم يأت، فقط، من هذا الجانب وحسب، وانما ساهم فيه مجموع التعقيدات القائمة في حينه، والتداخلات التي جعلت رؤساء البلديات الوطنيين عرضة لمعارك متشابكة، لم تتوفر لها فرص اقامة سياج يحميها، كما هو حال الانتفاضة الحالية، التي حصّنت نفسها، الى حد بعيد، بكثير من الاجهزة الدفاعية الفعّالة، كما سنرى لاحقاً. الى ذلك أدى تقويض المؤسستين السياسيتين اللتين أنشئتا خلال سنوات الانتعاش الوطني، وهما الجبهة الوطنية الفلسطينية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) ولجنة التوجيه الوطني (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) من دون أن تتركا تمثيلاً فعلياً لهما في المناطق المحتلة، الى تحويل الرموز القيادية في هذا الجيل من مناضلين من داخل كتلة وطنية ذات أبعاد تنظيمية معينة، الى شخصيات منفصلة انحصر دورها في حدود حركتها الخاصة واجتهاداتها الشخصية المدعومة بتعاطف شعبي عام، ليس له تجسيد مادي يمثل درع الحماية أمام هجومات محتملة. لذلك دخل الاحتلال معركته من موقعين: الاول، العمل بكل الوسائل لمنع رؤساء البلديات من لعب دور سياسي فاعل ومتحدٍّ للاحتلال، فأقدمت السلطات على اقالة المجالس البلدية «المتعبة» بدءاً من العام ١٩٨٠ وأبعدت بعض رموزها الى خارج البلاد. وأكملت القوى الظلامية الارهابية الاسرائيلية (التنظيم الارهابي اليهودي السري) المعركة من موقع الاعتداء الجسدي المباشر، فحاولت اغتيال كل من الشكعة وخلف والطويل، ففشلت، لكنها نجحت في ايذاء الاولين منهم بصورة مؤلمة. تبع ذلك اقالة المجالس البلدية «المشاغبة» في العام ١٩٨٢. وانتهت بذلك مرحلة هامة في تاريخ تطور العمل الوطني، لم تدرس كفاية حتى اليوم، وبدأت مرحلة جديدة